العولمة والسيادة

*د. احميد محمد احميد

المستخلص: تتناول هذه الدراسة تأثير العولمة على مفهوم السيادة، وتشير إلى أن العولمة تؤدي إلى تحديد سيادة الدول وتقليل قدرتها على اتخاذ القرارات الوطنية بشكل مستقل. كما أنها توضح أن العولمة تؤثر على السيادة بطرق مختلفة، مثل تحديد القدرة على اتخاذ القرارات الوطنية وتحديد السيطرة على الموارد الطبيعية. وتشير الدراسة إلى أن الدول يمكنها التعاون والتفاهم الدولي لتحقيق السيادة الوطنية، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الوطنية وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية والثقافية. وخلصت الدراسة الى إن فهم تأثير العولمة على السيادة يمكن أن يساعد على فهم التحديات والفرص التي تواجهها الدول في العالم المعاصر.

الكلمات المفتاحية: (**العولمة – السيادة**).

Globalization and Sovereignty

Dr. Ahmeid Mohamed Ahmeid

Bani walid–Military Industries Organization Lecturer- International Studies-

Abstract: This study deals with the impact of Globalization on the concept of Sovereignty، and indicates that Globalization leads to defining the Sovereignty of states as well as reducing their ability to make national decisions independently. It also shows that Globalization affects Sovereignty in different ways، such as limiting the ability to make national decisions and limiting control over natural resources. The study indicates that countries can cooperate and gain international understanding to achieve national sovereignty، Empower their decision-making، and achieve economic، political and cultural independence. The study concludes that understanding the impact of globalization on sovereignty can help to understand the challenges and opportunities that countries face in the contemporary world.

Keywords: (Globalization – Sovereignty).

المقدمة:

حملت بدايات القرن الواحد والعشرين متغيرات دولية كثيرة، هذه المتغيرات بدأت إرهاصاتها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وانسجاماً مع سمة العصر فإن هذه المتغيرات قد جاءت سريعة، شاملة وعميقة، سريعة بمعنى أنها تداهم المجتمعات والدول دون أن تترك لها مجالاً للتفكير أو للمواجهة، شاملة كونها تؤثر على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أما كونها عميقةً فذلك نابع من تأثيراتها على مضمون العلاقات السياسية والإنسانية لتعيد في النهاية صياغتها على أسس مختلفة عما سبق، هذا يعني أننا أمام مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الإنسانية، مرحلة لها مواصفات تختلف عما سبق، وستترك حتماً تأثيرات مختلفة وشاملة عما تركته المرحلة السابقة. العولمة والسيادة من المفاهيم المهمة في العلاقات الدولية، وقد أصبحتا محور اهتمام العديد من الدراسات والبحوث والنقاشات في السنوات الأخيرة. وتركز هذه الدراسات على التحديات التي يواجهها مفهوم السيادة في ظل العولمة، وكيف يمكن للدول المحافظة على سيادتها في وجود قوى عالمية متزايدة ومنظمات دولية وجهات غير حكومية تؤثر على السياسة والاقتصاد والشؤون الداخلية للدول. ومن المهم أن نلاحظ أنه في حين يمكن للعولمة أن تحد من سيادة الدول، إلا أنها أيضًا قد توفر فرصًا للدول للتعاون وتحقيق أهدافها الوطنية بشكل أفضل. لذلك، يجب أن يتم التعامل مع التحديات المتنامية لمفهوم السيادة بشكل متزايد ومن خلال تعاون دولي فعال. وبالتالي سيكون من الأهمية بمكان التوقف عند قضية السيادة في زمن

* محاضر، الدراسات الدولية، جهاز التصنيع العسكري، بني وليد ahmeid65@gmail.com

العولمة، خاصة إذا كانت ظاهرة العولمة على هذه الدرجة من الأهمية، بحيث ستترك آثارها على سيادة الدولة الوطنية وربما سترسم معالم مستقبل السيادة لعقود طويلة، فنحن نعيش في عصر من التغيرات السياسية والاجتماعية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً بهذا القدر من التسارع والأخطار، هذا التغير الذي شكل الأساس لمعظم الصراعات السياسية والاجتماعية الخطيرة والذي يقف وراء كبرى المشاكل التي يواجهها عالمنا اليوم.

مشكلة البحث:

أن التطورات في النظام السياسي العالمي قد تركت آثارًا جوهرية على الدولة الوطنية، حيث أصبحت تعاني من ضعف سيادتها وفقدانها لاحتكار الشؤون المحلية والدولية. هذا التحول الجوهري في النظام العالمي فتح أفاقًا واسعة للبحث في مستقبل الدولة الوطنية، حيث بدأت سيادة الدول تتراجع تدريجيًا وتظهر ملامح بنية دولية جديدة تشير إلى إمكانية بناء أنظمة سلطة عالمية فوق الدول التقليدية. وبناءً على هذا السياق، يمكن تحديد مشكلة البحث في معرفة العلاقة بين العولمة والسيادة، ومدى تأثيرها على السياسات الداخلية والخارجية للدولة الوطنية.

وتندرج تحت هذه الاشكالية عدة تساؤلات اهمها:

1- ما هو نوع العلاقة بين العولمة والسيادة؟ هل هناك تناقض أم توافق بينهما؟

2- هل يمكن للعولمة والسيادة أن تتعايشا، أم أن العولمة تستدعي نهاية السيادة وانتهاء الدولة الوطنية؟

3- هل تفرض العولمة سيادة جديدة أو بديلة على الدول التقليدية؟ وما هي تأثيرات ذلك على مفهوم سيادة الدولة الوطنية؟

اهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الكشف عن التحديات التي تواجه مفهوم السيادة في ظل العولمة وذلك من خلال تحليل مختلف التداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ترتبط بها العولمة. وتحديد الإجراءات اللازمة للحفاظ على سيادة الدول في ظل التحديات التي تواجهها، وذلك من خلال تحليل النتائج المجمعة واستخلاص التوصيات والإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل الدول للتعامل مع هذه التحديات. بالإضافة الى ذلك تعزيز فهمنا لأثر العولمة على السيادة وذلك من خلال التحليل الشامل للدراسات المتعلقة بالموضوع.

اهداف البحث:

1- تحديد التحديات التي تواجه مفهوم السيادة في ظل العولمة وتأثيرها على قدرة الدول على اتخاذ القرارات الوطنية.

2- تحديد الاثار الايجابية والسلبية للعولمة على السيادة.

3- تحديد ملامح الصورة الجديدة للسيادة ما بعد العولمة.

المنهج المستخدم في الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه المنهج الذي يدرس الظاهرة في صورتها الحاضرة، بقصد تشخيصها وتحديد العلاقة بين عناصرها "العولمة والسيادة "، وعليه فإن أية ظاهرة – ونقصد هنا ظاهرة العلاقة بين السيادة والعولمة – يمكن معالجتها ككل مركب من عدة أجزاء يرتبط كل منها بغيره ويؤثر فيه ويتأثر به تاركين في الوقت نفسه الاعتماد على المناهج البحثية الأخرى كالمنهج التاريخي إلا ما يمكن الاستفادة منه خلال الدراسة. **واتساقاً مع منهجية الدراسة سوف يتناول الباحث الدراسة في**

ثلاث محاور رئيسية، المحور الاول حول مفهوم العولمة وأبعاده، المحور الثاني عن مفهوم السيادة وتطوره، بينما يخصص المحور الثالث لتحليل العلاقة بين العولمة والسيادة.

الدراسات السابقة:

في هذا الجزء من الدراسة تمت مراجعة العديد من الدراسات ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث كما يراها الباحث لعل من أهمها:

1. دراسة "العولمة والسيادة" التي نشرتها المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية عام 2000م، والتي تناولت أثر العولمة على السيادة وأشارت إلى أن العولمة قد تؤدي إلى تقليل سيادة الدول وتحديد قدرتها على اتخاذ القرارات الوطنية بشكل مستقل. وأشارت إلى أن العولمة تؤثر على السيادة بطرق مختلفة، مثل تحديد القدرة على اتخاذ القرارات الوطنية وتحديد السيطرة على الموارد الطبيعية.

2. دراسة آن ماري جيتز و روبرت اوبراين (2003) "العولمة والسيادة: لماذا تهم الدول"، التي نشرتها مجلة كامبريدج للشؤون الدولية عام 2003م، والتي تحدثت عن أحد أهم التحديات التي تواجه مفهوم السيادة في ظل العولمة، وأشارت الدراسة الى أن الدول ما زالت تحتفظ بقدر كبير من السيادة والقدرة على اتخاذ القرارات الوطنية، وأن العولمة لا تزال تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالسيادة، حيث يتم تحديد القدرة على اتخاذ القرارات الوطنية وتحديد الاستقلالية في السياسة الخارجية بشكل كبير.

3. دراسة ديفيد مالون (2008) "أثر العولمة على سيادة الدولة" التي نشرتها مؤسسة الدراسات الدولية في عام 2008م، والتي تناولت التحديات التي تواجه مفهوم السيادة في ظل العولمة، وأشارت إلى أن العولمة تؤثر على السيادة بطرق مختلفة، ومنها تقليل القدرة على اتخاذ القرارات الوطنية وتقليل الاستقلالية في السياسة الخارجية، وأن الدول يمكنها التعاون والتفاهم الدولي لتحقيق السيادة الوطنية، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الوطنية وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

المحور الأول: مفهوم العولمة وأبعاده:

لعل أكثر ما يثير الاختلاف بين الباحثين والمفكرين هو" مصطلح العولمة " الذي تناولته الأدبيات المعاصرة بكثرة، وبشكل لافت للنظر في أسلوب ودراسة هذا المصطلح "العولمة" والبحث في تعريفاتها، مدلولاتها، اتجاهاتها، آثارها، أسبابها، وما أثير من اختلاف حولها. يذهب "جيمس روزناو" إلى أن مفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل، الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الايدولوجيا، وكذا إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، وأيضا مع نتائج الصراعات بين أصحاب البلاد والمجموعات المهاجرة. وفي ظل ذلك كله، فان مهمة إيجاد صيغة منفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، بل حتى لو تم تطوير هذا المفهوم فمن المشكوك فيه أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع (ياسين ،1999: 16) في حين أن "كيربي" في بحثة المعنون "مقاييس العولمة" أكد على ظاهرة العولمة وشيوع تداولها بين الناس فالكل يتحدث عن العولمة، ولاكن أحدا لم يحاول قياس مداها حتى ألان على الأقل، ثم ذهب إلى الإعلان أن أقطار العالم ليست على قدم المساواة في المساهمة بالمتغيرات الجديدة في الاقتصاد العالمي، حتى يصل إلى القول بأن نقاد العولمة "يدعون" بأنها تزيد من تعميق عدم المساواة ويطالبون بمساواة أكبر مع الآخرين. ولكنه خلص إلى نتيجة هامة مؤداها: إن الاستثمار الأجنبي المباشر والمكالمات الدولية وخدمات الانترنيت وسواها من مظاهر العولمة، كلها خدمات فردية موجهه للفرد، وهذا بالضبط جوهر هذه الظاهرة التي كثر الجدل حولها

(زكريا، 2001: 442) بينما نجد أن "روبرت كوهن" وهو احد أقطاب مدرسة الاعتماد المتبادل، يقرر أن العولمة ظهرت مدوية في عقد التسعينات من القرن العشرين، كما ظهرت عبارة الاعتماد المتبادل من سبعينات القرن ذاته، وان ملامح الاعتماد المتبادل التي وضعت منذ عشرين سنة مضت وما زالت قابلة للتطبيق على عولمة الألفية الجديدة.(زكريا، 2001: 442) أما الكاتب والصحفي الأمريكي" توماس فريدمان" الذي جعل من العولمة قضية العصر الأولى، لكونه في قيادة الطليعة الداعية بحماس شديد لها، وينطلق فريدمان– في تحليلاته– من التسليم بأن حقبة الحرب الباردة قامت على مبدأ توازن القوى، وانه بعد نهايتها تعددت المسميات للحقبة التالية حتى جاءت العولمة، فتربعت عليها باسمها ومقوماتها، ثم يمضي في استعراض المواقف المتباينة منها وخلص إلى حتميتها (زكريا، 2001: 443)

ابعاد مفهوم العولمة:

أولاً: البعد التاريخي للعولمة:

قد يبدو لمتتبع مظاهر العولمة أن هناك مظاهر لحالات في الماضي مماثلة لما هي عليه العولمة اليوم في عصرنا، وأن مفهوم العولمة وإن لم يكن مستخدماً بعينه إلا أنَّ حالة العولمة من سيطرة وهيمنة ثقافية كانت موجودة في العصور السابقة، وهي تتمثل بوجود الحضارات القديمة مثل:–اليونانية والمصرية ، والرومانية والهندية والفارسية والإسلامية .بمعنى أنه عندما كانت تسود حضارة كانت تحاول مد هيمنتها ونشر ثقافتها على من حولها من الحضارات الأخرى، وهي أي– الظاهرة ليست جديدة – وإنما ضاربة في القدم، حيث يساند هذا الرأي مجموعةٌ من الباحثين، إذ ينظرون إلى العولمة على أنها تتطور ضمن مسارها التاريخي ويدلل صاحب هذا الاتجاه على ذلك فيقول "فإذا ما سيطرت ثقافة وذاعت، وتحولت إلى ثقافة مركزية، وأصبحت باقي الثقافات في الأطراف، وأصبح مسار الثقافة المركزية هو العصر التاريخي والمسار لباقي المسارات...وحدث ذلك في الحضارة المصرية القديمة واليونانية في الغرب والفارسية والهندية في الشرق .الصين عندما انتشرت ثقافتها وديانتها خارج حدودها وأصبحت مركز العالم، وتحولت باقي الثقافات حولها امتدادات لها، ثم ورثت الثقافة الإسلامية الثقافات القديمة .ثم جاء الغرب الحديث يرث الثقافة العربية الإسلامية (حنفي، وآخرون 2001: 61–62).كذلك ينظر باحث في هذا الاتجاه إلى العولمة من ذات الزاوية التاريخية، إذ يرى "إن مثل هذا التوجه العالمي كان سائداً منذ العصور القديمة والوسطى، فما سيطرة الحضارة المصرية أو اليونانية أو الرومانية القديمة على بعض أجزاء العالم إلا تجسيد لظاهرة العولمة، كذلك فإن سيادة الحضارات البيزنطية والإسلامية على أجزاء من العالم المعروف في العصور الوسطى يعني سيادة مفاهيم وقيم واحدة، على أن ظاهرة العولمة أتسع مداها، وتعمقت مدلولاتها مع بدء عصر النهضة الأوروبية الحديثة ، والاكتشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر (الدرة ، 1999 : 53–77) ويتساءل باحث آخر من ذات الاتجاه، إذ يقول: هل العولمة حديثة العهد أم أنها منذ مئات بل آلاف السنين (الجابري ، 1998 : 60) ويذهب البعض إلى أن: الجديد في موضوع العولمة (المعاصرة) تغييرات نوعية في السياسة الدولية، بمعنى آخر تغيرات في طريقة تفكير الناس والمجموعات، كيف يعرفون أنفسهم، وكذلك تغييرات في طريقة تعامل الدولة والمؤسسات والفاعلين الآخرين بكيفية تحقيق مصالحهم (الجميل ،2000: 103) أي أن العولمة بالنسبة إلى هؤلاء تمثل ظاهرة قديمة، وكل ما في الأمر أنها الآن تكتسب من الزخم ومن الآليات، بسبب تزايد ترابط العالم نتيجة لثورة الاتصالات وبسبب هيمنة قوة معينة على النظام الاقتصادي العالمي، مما يوفر لها إمكانية أكبر في أن تصل لأهدافها على النطاق العالمي. يرى أصحاب الاتجاه القائل بأن العولمة هي تطور تاريخي طبيعي وأنها

جاءت متسارعة في عصرنا الحديث، وذلك بفضل ثورة الاتصال، والثورة المعرفية بشكل عام وقد ساعدت التكنولوجيا الحديثة المتقدمة ظاهرة العولمة في البزوغ كأمر واضح للعيان مما جعل الكون أو العالم قرية صغيرة.

ويمكن تحليل الآراء سالفة الذكر من زاوية أو منظور تاريخي، ألا وهو استمرار حركة التاريخ الإنساني مع وجود قوة مركزية غالباً ما تسيطر على زمام الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحاول تسخير حركة التاريخ لصالحها، واستغلال قوتها لفرض سيطرتها وهيمنتها على باقي الأطراف، وهي أي – العولمة – لا تعدو سوى حركة مستمرة، تتوافق لها الظروف التي يتم تسخيرها واستغلالها الأمثل من قبل قوى المركز وإخضاع مراكز الأطراف لها.

ثانياً: البعد السياسي للعولمة:

يرى بعض الباحثين أن العولمة جاءت نتيجة أحداث سياسية وتغييرات في الوضع الدولي الراهن، وإذا صح التعبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحديداً برز مصطلح العولمة والنظام العالمي الجديد للتعبير عن إفرازات الحالة السياسية الدولية لما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، أي في العقد الأخير من القرن الماضي. ولعل استعراض بعض الآراء المطروحة، في هذا المجال تبين لنا الجانب السياسي للعولمة وبعضاً من الجوانب الأخرى. فيرى أحد الباحثين أن: "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن وفي مقابل ذلك يعمل على التفتيت والتشتيت، إن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتماً إلى استيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة، أعني القبيلة والطائفة والتعصب المذهبي والنتيجة تفتيت المجتمع وتشتيت شمله (الجابري،1998: 149) وينظر البعض إلى العولمة على أنها "تعني نظاماً كلياً (macro-systematic) يتغير في السوق العالمي وكذلك طبيعة السيادة، وهي كذلك تحول يؤثر في حياتنا المعيشية يومياً ومن الخطأ النظر إلى العولمة على أنها اقتصادية بَحْتَةٌ (الجابري، 1998: 53) وثمة رأى أشمل وأوسع للباحث نفسه، إذ ينظر إليها عبر ثلاثة أوجه وهي أنها تقلص من صلاحيات الدولة في مجال الاقتصاد والسياسة التجارية ولكنها أيضاً تدفع الدولة لإيجاد مصادر اقتصادية داخلية، وتسهل بزوغ وانبثاق هويات ثقافية محلية، وتقوي روابط الوحدة الوطنية الفرعية وتضغط من جانب آخر لإيجاد ثقافة اقتصادية وسياسية إقليمية تتخطى الحدود الوطنية (الجابري، 1998: 54) يتبين مما سبق، أن المقصود بالعولمة السياسية أنها نشر النظام الديمقراطي، واتخاذ النموذج الغربي للحكم عبر الأخذ بالتعددية السياسية، وإفساح المجال للمشاركة الشعبية، من خلال أسلوب الانتخابات لجميع مؤسسات المجتمع المدني من برلمانات ، ومؤسسات شعبية وبلديات ...، وإفساح المجال أمام حرية التعبير ، وإبداء الرأي وحرية المرأة، وحقوق الإنسان، ولإدخال النمط الديمقراطي الغربي تطالب قوى العولمة بتطبيق واتخاذ النظام السياسي الغربي نمطاً للحكم، ويمثل عدم تطبيقها تعدياً على حقوق الإنسان ، وحقوق الأقليات العرقية والمجتمعات داخل إطار الدولة بشكل عام .

ويمكن تحليل اتجاهات العولمة السياسية، ضمن الأمور التالية: –

1- إن العولمة السياسية نظام يتعدى الحدود الوطنية للدولة، وهو يتعداها ويتخطاها لا من خلال الأنظمة التكنولوجية الحديثة من وسائل اتصال وتأثير إعلامي وإنما من خلال فرض أنماط معينة من أشكال النظم الديمقراطية.
2- إن العولمة ظاهرة قائمة على التفكيك والتجميع، وإعادة الترتيب ليسهل إعادة تشكيل النظام العالمي وتزعمه.
3- تقوم العولمة على فرض نظام سياسي تضمن فيه آليات المراقبة والسيطرة على مجريات الأمور السياسية الداخلية والخارجية للدول من خلال قضايا التدخل الإنساني.

4- إعادة الهيكلة السياسية لأغلب دول العالم بحيث تتوافق مع النظم السياسية الغربية.

ثالثاً: البعد الاقتصادي للعولمة:

هناك مجموعة من الباحثين والمفكرين ينظرون إلى العولمة على أنها اقتصادية بدرجة كبيرة، منهم: من يعرفها بـ" وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها (حنفي و العظم، 2002: 101) لعل التعريف أعلاه يركز على العملية الاقتصادية الإنتاجية في المقام الأول، إذ يرى أن الشق الأول من المفهوم يصف ما كان سائداً قبل منتصف القرن الماضي من أساليب الإنتاج وكذلك وسائله. أما الشق الثاني من المفهوم: فهو يحدد مرحلة لانتقال عمليات التبادل التجاري إلى عمليات الإنتاج العالمي، وهو يلخص ذلك بمصطلح اقتصادي إذ يقول هي بمعنى آخر "رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح النمط ومظاهره (حنفي والعظم، 2002: 41) وهذا يدل على أن العولمة مكونة بجانبها الاقتصادي أي أن العامل الاقتصادي يعتبر المحرك الأول للعوامل الأخرى.

وفي هذا الجانب أيضاً ، ذهب فريق آخر إلى أن اصطلاح العولمة يركز على التدويل النسبي لأسواق المال الكبرى والتكنولوجيا ولبعض القطاعات المهمة في الصناعة التحويلية والخدمات بخاصة منذ التسعينات (هيرست و طمبسون،2001: 13) وهناك باحث آخر، يتفق مع هذا الجانب، إذ يبين أن العناصر الأساسية في العولمة هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال ...(الجابري ،1998: 153) وهذا التعريف يركز على حجم التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين الدول بفضل السياسات التشريعية التي سهلت حرية انتقال الأموال والسلع والخدمات بين الدول. وفي معرض تعقيب لباحث آخر، حول مفهوم العولمة ، يذهب إلى أن "السوق العالمية تزاحم العمل السياسي أو هي تحل محله ، بمعنى أن مذهب سيادة السوق العالمية هو مذهب الليبرالية الجديدة، فهي أحادية النسب اقتصادية تختزل الأبعاد المتعددة للعولمة في بعد واحد هو البعد الاقتصادي (عتريسي، 2002: 44) قد يكون المفهوم السابق من أوضح المفاهيم المركزة على أن العولمة هي ذات وجه اقتصادي بالدرجة الأولى، إذ يسيطر هذا الجانب على الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية وهي التي تحدد مسار كل الجوانب ومنهم من يرى :"أنها ازدهار حضارة استهلاكية عالمية تقوم على أساس من المبادئ الاقتصادية الليبرالية في العالم الثالث والأول والثاني على حد سواء، فالعالم الاقتصادي الإنتاجي الذي خلقته التكنولوجيا المتقدمة ويتجمع بقدرة عظيمة على تحقيق التجانس بين الشعوب والدول ...وعلى الربط بين المجتمعات المختلفة في عالمنا بفضل أسواق عالمية " ويضيف قائلاً:- " يتطلب نجاح هذه المساهمة تبني مبادئ الليبرالية الاقتصادية. (فوكوياما،1993: 107)

ويركز هذا المفهوم على الاقتصاد وأنماط الإنتاج وأسلوب إدارة الاقتصاد في الدول الاشتراكية، وهو بعد زوال هذه الأنظمة يرى أن نجاح الدول في إدارة اقتصادها يجب أن يتبع نمط الليبرالية الاقتصادية، أي أن هذا النموذج المرشح للنهوض باقتصاديات العالم من خلال إقامة سوق عالمي، تبقى الهيمنة الاقتصادية فيها لدول الشمال من خلال إغلاق "السوق العالمية وقصرها على السلع المتقدمة تكنولوجيا" (فوكوياما،1993: 100) أو بمعنى آخر أن النظام الاقتصادي هو الذي يحدد ويفرض نفسه على بقية أنظمة الحياة بشكل عام. ويرى أحد أصحاب هذا الاتجاه أن العولمة تعمل على تعزيز التغييرات التي تميل إلى التجمع مع بعضها البعض ويعزز أحدها الآخر وتبدو متسارعة في أثرها التراكمي. جميعها لها علاقة بتشجيع التبادلات بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية –

فهي تضغط تفاعلاتها في المكان والزمان، وتخفض كلفتها وتتغلب على الحواجز ...وفي معظم الحسابات، تكون القوة الدافعة متعلقة بالاقتصاد ...المحركة لمنافسة السوق والتجديد التكنولوجي في البضائع (السلع) والخدمات.. وتبدو عبارة التحرير "Liberalization" هي العبارة المعتادة لمثل هذه السياسات (أمين و أوتارا: 2004: 259)

يعتمد المفهوم السابق على عنصر تراكم العمليات الاقتصادية التي تعمل من خلال سياسات التحرير الاقتصادي لعمليات الإنتاج وتبادل السلع، بعيداً عن الحواجز السابقة التي كانت تقف أمامَ حرية انتقال السلع والخدمات بعد أن تمت إزالة العوائق من خلال سياسات الانفتاح والاعتماد على المنافسة في الأسواق العالمية.

وتحليلاً لما سبق، فإنه يمكن القول إن العولمة تبدو لدى المفكرين الذين أسلفت آراؤهم تتجه ضمن مجال العولمة الاقتصادية على النحو التالي:

1- إن العولمة الاقتصادية تتمحور حول التغيير في طرق الإنتاج وأنماطه، مما يؤدي إلى التغيير الجذري في نماذج وأسلوب وآليات عمل الاقتصاد العالمي، وقولبتها ضمن المفهوم الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي.

2- إن العولمة هي اقتصادية تعمل على تدويل أسواق المال والتكنولوجيا وتسعى إلى زيادة العلاقات المتبادلة بين الدول لصالح الشركات متعددة النشاط.

3- إن العولمة الاقتصادية هي الاتجاه الأقوى بين ابعاد العولمة في المجالات الأخرى وهي بذلك تقود عملية الانتقال من الحقبة الباردة إلى العولمة الاقتصادية والسياسية كما تعد العولمة الاقتصادية المحرك الأول للعولمة السياسية وتؤثر في الاتجاهات والمجالات الأخرى لها.

4- اعتمدت العولمة الاقتصادية على التقدم التكنولوجي، في وسائل الإنتاج الذي سَرَّعَ عمليةَ العولمة، وجعلها أمراً ممكناً بين الأمم والشعوب، من خلال فتح الأسواق وتشجيع أنماط الاستهلاك على مستوى العالم.

رابعاً: البعد الاجتماعي _الثقافي: –

لعل أهم ما في العولمة من جوانب هو الجانب الثقافي إذ يعني بالإنسان وقيمة ونمط سلوكه وتصرفاته المعيشية ، وينظر إلي العولمة في هذا المجال علي أنها "تتطلب وجود عناصر أكثر شمولا" لا تقتصر على البعد الاقتصادي وحده، فالعولمة تعمل على انتقال الأفكار والمعلومات، والأمراض والمشكلات الاجتماعية بما يفسر أنها تتسبب في ردود أفعال شديدة الحساسية تتراوح بين المودة والحقد، لكن أثرها الحاسم، يتمثل في كونها تعمل على إنتاج الهويات والمؤسسات العابرة للحدود القومية (كلوغ،1997: 65) ويميل البعض إلى التمييز بين العولمة والعالمية.. وهذا التمييز "يهدف إلى كسر المعتقدات الإقليمية المتصلة بما هو سياسي واجتماعي...والذي لا يزال تصوره في شكل خُطًى، ولا تتعرض للحديث عن كل الأبعاد الأخرى للعولمة – الثقافية والسياسية والاجتماعية ، أنها كل ذلك على الإطلاق، إلا في إطار الهيمنة التابعة لنظام السوق العالمية (الجابري،1998: 301) وينظر البعض إلى ثقافة العولمة على أنها أوجدت من خلال خلق ثقافة الرغبة أو الاستهلاك "بدأت الرأسمالية الأمريكية بإفراز ثقافة متميزة غير ذات صلة بالقيم التقليدية للأسرة والمجتمع " ويضيف قائلاً " افتقرت هذه الثقافة إلى أية علاقة أو ارتباط بالدين أو المعتقدات مبتعدة عن التمسك بالتقاليد المرعية المقررة فضلاً عن تجاهلها الديمقراطية السياسية " ويؤكد أنها "تتلخص في الاستهلاك كوسيلة لتحقيق السعادة مذهباً لهذه الثقافة الجديدة (ناطورية، 2001: 116) وينظر البعض على أنها عملية اجتماعية يتم من خلالها

تقليص القيود التي تفرضها الجغرافيا على الأنظمة الثقافية والاجتماعية كما يصبح الأفراد بدرجة متزايدة على وعي بتراجع هذه القيود "ويرى" أن المجتمع المعولم "يشهد ثقافة واحدة بغض النظر عن عدم وجود هيكل حكومة مركزية عالمية (عبدالرحمن،2001: 31) وبهذا الصدد يرى البعض " إن الثقافة تحولت في بعدها العولمي إلى صناعة ، وإلى منتجات للاستهلاك، تتوجه إلى سكان العالم أجمع لتوحيد أذواقهم، وحاجاتهم من أجل المزيد من الاستلهام والاستهلاك أولاً وأخيراً " (عتريسي، 2002: 90) ويذهب البعض الآخر إلى أن "ثقافة العولمة هي ثقافة الأمركة، حيث أن العولمة الثقافية تعني سيطرة الثقافة الأمريكية على باقي الثقافات ، وترجع قوة النفوذ الثقافي الأمريكي إلى التسهيلات التكنولوجية الهائلة التي تدعم النموذج الأمريكي، أضف إلى ذلك تفوق الإنتاج الثقافي الأمريكي وخاصة في صناعة الأفلام والموسيقى، فضلاً عن هيمنة شركات الإعلان الأمريكية على التسويق العالمي، مما أدى إلى عالمية أساليب الدعاية والتسويق (السيد، 2002: 63) ويمكن القول إن العولمة الاجتماعية- الثقافية تنطلق من مرتكزات اجتماعية ثقافية تتلخص بالآتي:

1- انتقال الأفكار والمعلومات وتسهيل إيصالها إلى الشعوب في دول الجنوب من أجل تغيير أنماط الحياة المعيشية.

2- إحلال منظومة قيم اجتماعية – ثقافية جديدة تعتمد على الحرية الفردية والرغبة الفردية بعيداً عن المعتقدات والعادات والتقاليد.

3- إيجاد ثقافة الرغبة والاستهلاك، للعمل على إيجاد أرضية لقبول منتجات الشركات دولية النشاط والقبول بنمط الحياة الغربية.

4- تخطي الحدود القومية، وفرض وإيصال رسائل اجتماعية – ثقافية جديدة تعتمد على المذهب الليبرالي الرأسمالي من خلال التركيز على حرية الفرد في شتى المجالات.

بعد استعراض الابعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية فإنه من المفيد القول إنه ليست هناك حدود فاصلة بين هذه المفاهيم، بل هي مرتبطة معاً بشكل أو بآخر ولعل من الضروري وضع تعريف للعولمة يعتمد في هذه الدراسة. فمفهوم العولمة كما يراها الباحث: هي حركة تاريخية تتجه لتغطي جميع مجالات الحياة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وتكنولوجياً ومعلوماتياً ومعرفياً. وهي وإن كانت قديمة أو سمة تراكمية للإنجاز المعرفي، إلا أنها تصاعدت حدتها بسرعة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وبسبب التقدم التكنولوجي وثورة الاتصال وثورة المعلومات، وسياسياً تضغط العولمة لتشكل الأنظمة السياسية وفقاً للمنهج الغربي القائم على الحزبية وحرية التعبير وحقوق المرأة وحقوق الإنسان وفق التصور الغربي لهذه المفاهيم. أما العولمة في الجانب الاقتصادي، فتعني: إشراك القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد الوطني بعد خصخصة القطاع العام وبيعه إلى القطاع الخاص أو المستثمر الأجنبي، من خلال رفع القيود عن حرية انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال دون قيد وفتح البلاد للاستثمارات الأجنبية. أما في الجانب الثقافي والاجتماعي فهي تعني تعميم نمط ثقافي واحد على مستوى العالم أجمع من خلال تغيير منظومة القيم في المجتمعات وإحلال منظومة قيم تعتمد على البسيط السهل بعيداً عن الالتزامات الأخلاقية والدينية ونشرها من خلال وسائل الاتصال والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وبواسطة شبكة الإنترنت التي تبث المعلومات وغيرها بعد أن توسعت وشاع استخدامها ، واستطاعت أن تغير في البنى الاجتماعية من خلال شيوع نموذج الحياة الغربية وخصوصاً الأمريكية .ويتضح مما سبق أن عناصر مفهوم العولمة بجميع اتجاهاتها التاريخية والسياسية والاجتماعية – الثقافية تتمحور حول الآتي:-

1- استمرارية حركة التاريخ، ولكن بأشكال مختلفة حسب الزمان والمكان والأدوات المستخدمة وتعتمد على تراكمية المعرفة

2- غياب القطبية الثنائية "وتعدد الأقطاب" مهد للعولمة السياسية الانتشار في جميع أرجاء العالم.

3- الثورة التكنولوجية، ساعدت على تقدم العولمة وسرعت من وثيرتها.

4- ثورة الاتصالات والمعلومات، جعلت من العالم قرية صغيرة، بحيث يتأثر جميع سكانها بما يحدث في أرجائها الأخرى.

5- تحرير التجارة وفتح الأسواق، جعل من العالم سوقاً مفتوحة تنافس فيها الشركات دولية النشاط، مقابل الشركات الوطنية البسيطة.

5- تحرير الأسواق أمام رأس المال، مما جعل تدفقات رؤوس الأموال من خلال إشارات إلكترونية، سهلت عملية الاستثمار الدولي.

المحور الثاني: مفهوم السيادة وتطوره: –

السيادة من حيث اللغة العربية مصدر للفعل "ساد" وتعني التسلط، كما تعني الرفعة، أو العلو، أو القدر الرفيع، فيقال "ساد الرجل قومه" بمعنى صار نبيلاً لهم أو تسلط عليهم. اما من حيث الاصطلاح القانوني: لقد عرف فقهاء القانون السيادة بتعريفات مختلفة ولكنها تدور حول معنى واحد وهو أن السيادة تعني أن يكون للدولة السلطة الكاملة "السلطان الكامل" على سائر الأشخاص –الطبيعية والقانونية – الموجودين داخل حدودها.

وتتعدد مفاهيم السيادة، حسب تعدد التوجهات الفكرية والإيديولوجية للباحثين والمفكرين، فمنهم من يرى أن السيادة هي السلطة العليا للدولة على المواطنين والرعايا غير مقيدة بالقانون، ويستخلص من هذا المفهوم أن السيادة هي السلطة المطلقة التي لا تحددها حدود. وقد عرفها الفقه الرأسمالي – وعلى رأسه المشرع البريطاني بلاكستون (القرن الثامن عشر) بأنها تَعْنِي " السلطةَ المطلقةَ العليا وغير المراقبة والتي لا تقاوم" (مبروك، 1994: 19) وهي بذلك غير قابلة للتغيير من خلال المقاومة كما أنها ليست محدودة بسلطات غير سلطات السلطة العليا. وكذلك يعرفها باحثان آخران بأنها: "تلك التي تزاول السلطة وتفرض المعايير المناسبة " (عبدالله، 2002: 48) وحسب باحث آخر "فأَنَّ السيادَة الوطنيةَ هي التي تعكس العلاقةَ بين الدولة والمجتمع المدني، أو بين السلطة السياسية والجمهور، إضافة إلى أن السيادة حقيقة، لكن تفهم بشكل صحيح كادعاء بخصوص أسلوب ممارسة السلطة السياسية " (عبدالله، 2002: 86) وفي المقابل يرى البعض الآخر أن السيادة تعني "الوظيفة أو العمل وهو العمل الذي لا يوصف بأنه تدابير سياسية أو اقتصادية فقط، ولكن ذلك الذي يوضحها ويبررها كجزء من طبيعة أشياء النظام ، وسيادة الدولة نابعة عن تطور تاريخي للمحددات الاجتماعية والاقتصادية (ليلة، 1969: 415) ويبدوا واضحاً أَنَّ هذا التعريف لا يقتصر السيادة على الأمور الاقتصادية فحسب بل يتعداها إلى الأمور الاجتماعية والثقافية، أو إلى صاحب السيادة الذي يبرر أفعاله على أنها تراكم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل فرط العلاقة بين هذه المؤسسات والدولة.

أما الفقه الاشتراكي، فقد وضع مفهوم السيادة من منطلق تفسيره للفلسفة الاشتراكية ذاتها، فهو يرى أن مفهوم السيادة يصدر في الأساس عن منطق اقتصادي طبيعي كما هو حالهم في إخضاع مختلف الظواهر الاجتماعية – ومنها الظواهر السياسية والقانونية – فيحددون للسيادة معنيين سياسياً وقانونياً، يقول الفقيه السوفيتي (ليفن) "إن السيادة السياسية ما هي إلا السلطة العليا للطبقة السائدة في الدولة ، والتي تظهر على حقيقتها – سواء في الأشكال القانونية أو غير القانونية – على أنها السيطرة السياسية للطبقة

المعتمدة على قوتها الاقتصادية، أما السيادة القانونية ، فهي السلطة العليا لأجهزة الدولة المنصوص عليها في القانون، والمطبقة بأشكال قانونية مختلفة" (نعمة، 2000: 215)

أما الشق القانوني للسيادة ، فقد أغناه جون أوستن (John Austin) بحثاً إذ قدم هذا الفقيه الإنجليزي عرضاً واضحاً لنظرية السيادة القانونية أو الأحادية "وحدد نظرية السيادة على أساس أن الدولة هي نظام قانوني توجد فيه سلطة عليا تتصرف بوصفها المصدر النهائي للقوة، ومن ثم ليس للشعب ولا للإرادة العامة التي تعتبر شخصية يمكن أن تكتسب السيادة" (عبدالهادي، 2000: 27) ونادى أوستن بالنظرية القائلة إنه في كل دولة هناك جهة واحدة معينة تمتلك السيادة ، وأن هذه السيادة غير قابلة للتجزئة وغير محددة قانونياً، وأن أوامرها وحدها هي التي تخلق القانون وعلى الرغم من النقد الذي تعرضت له هذه النظرية إلا أنها لا تزال تعد أساس الفلسفة الحديثة للقانون (عبدالهادي، 2000: 27) وقد تطور مفهوم السيادة تطوراً كبيراً في الوقت الراهن إذ يراها بعض الباحثين المعيارَ الفاصلَ لتمييزها عن غيرها من الجماعات السياسية التي لا تعد دولاً ، ويراها فريق ثان عنصراً من عناصر الدولة التي تميزها عن الدول ناقصة السيادة (ابوهيف،1992: 128)

1- خصائص السيادة ومظاهرها:

للسيادة مجموعةٌ من الخصائص التي لا تكتمل السيادةُ إلا بها بحيث إن سقط ركنٌ من أركانها، تعطلت السيادة، وأصبحْت سيادةً غير كاملة ومن هذه الخصائص: -

أ- الاستمرارية والدوام: أي أن بقاء السيادة واستمرارها مرتبط باستمرار الدولة، وانتهائها مرهون بانتهاء الدولة.

ب- الخصوصية: أي أن السيادة تشمل كل أراضي الدولة وما عليها من أشخاص وموارد.

ت- لا تتقادم: بمعنى أن السيادة لا تسقط بالتقادم وإن تعطل العمل بها لظرف معين كالاحتلال مثلاً.

ث- لا تتجزأ: أي أن السيادة تمثل كلاً واحداً غير قابل للانقسام أو التجزئة بحيث لا توجد أكثر من سيادة واحدة في آن واحد في دولة واحدة.

ج- عدم قابلية السيادة للتنازل عنها." فليست فكرة السيادة إلا تعبيراً عن الإرادة العامة، وهي العنصر المولد للشخصية، ولذلك فإن من المستحيل أن يتنازل الشعب عن إرادته وعن شخصيته، لأن هذا التنازل يؤدي بشكل قهري إلى زوال الإرادة، وحيث تزول الإرادة تنعدم الشخصية القانونية وتنعدم معها السيادة " (روسو،1995: 25-26)

2- مظاهر السيادة:

السيادة كما ذكرنا وضع قانوني يثبت للدولة عند توافر مقوماتها المادية من مجموعة أفراد وإقليم وهيئة منظمة حاكمة، ويكون للدولة نتيجة سيادتها هذه الحق في مباشرة كافة الاختصاصات المتصلة بوجودها كدولة، سواء في داخل إقليمها وفي صلتها برعاياها، أو في خارج الإقليم في اتصالها بالدول الأخرى وبالمجتمع الدولي. ففي داخل الإقليم تتولى الدولة كنتيجة لسيادتها تنظيم أداة الحكم فيها، كما تقوم بإدارة شؤون الأقاليم المختلفة وبمهمتي التشريع والقضاء، وفي الخارج تتولى الدولة تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى عن طريق تبادل التمثيل السياسي والدبلوماسي والقنصلي وحضور المؤتمرات وإبرام المعاهدات والاشتراك في المنظمات الدولية وغير ذلك من مظاهر النشاط الدولي الأخرى. ويمكن توضيح هذه المظاهر فيما يلي:

أ- وحدانية السلطة: أي وجود سلطة عليا واحدة مطلقة اليد في ممارسة أعمال السيادة، وهذه السلطة، إما للحاكم وإما للأمة، حسب المبدأ المتبع في نظرية السيادة، وتختلف من دولة إلى أخرى وهي تعني لا سلطات فوق سلطاتها.

ب- الاستقلال الداخلي: ويعني أن الدولة حرة طليقة في إدارة شئونها العامة دون تدخل، أي أنها تختار شكل نظام الحكم الذي تريده واعتمادها دستورها الذي يتفق مع طبيعتها، وتحدد كيفية تعاملها مع الأشخاص والرعايا والمواطنين والأجانب، في إقليمها أو بعبارة أخرى الدولة هي سيدة نفسها داخل أراضيها وليس من حق أية دولة أو جهة أخرى التدخل في شئونها الداخلية.

ت- الاستقلال الخارجي: وهو حق الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية بكل ندية ومساواة، وحسب حاجاتها، ووفقاً لمتطلبات مصلحتها العامة دون أن يكون هناك تدخل أجنبي في ذلك، وتعتبر هذه هي الركيزة الأساسية لانتظام العضوية في المنظمات الدولية، والدولة التي تفتقد السيادة تعد من وجهة نظر المنظمات الدولية غير مؤهلة للدخول في عضويتها، وهي تخضع للأعراف الدولية والقانون الدولي العام، وملزمة باحترام هذه القواعد والمحددات التي توضع من قبل المجتمع الدولي وتوافق عليها الدول.

ث- المساواة: وهي من مظاهر السيادة المهمة للدولة، وهو حقها في أن تتساوى مع الدول الأخرى أمام القانون الدولي بغض النظر عن حجم الدولة وإمكانياتها وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وتعد أصلاً أثراً من آثار السيادة ونتيجة لمبدأ الاعتراف بالسيادة.

ج- الإجماع: ويقصد به عدم جواز إلزام الأقلية برأي الأغلبية وقد اعتمد هذا المبدأ في ميثاق جامعة الدول العربية، إذ أخذت بالإجماع كصيغة تصدر بها قرارات جامعة الدول العربية (الرشيدي،1999: 75) وهذا يعني أن جميع الدول متساوية تجاه الأعمال التشريعية في المؤتمرات الدولية والمنظمات الإقليمية أيضاً، وبخصوص أية مسألة تتعلق بأحد الأعضاء أو بالمصلحة المشتركة لدول أعضاء مجتمعة، بصرف النظر عن القوة التأثيرية والمركز الدولي للدولة العضو قوة أو ضعفاً.

المبحث الثالث: أثر العولمة على مفهوم السيادة الوطنية

وبصفة عامة يمكننا القول بان التمعن في فهم كل هذه التطورات المستحدثة على المستوى الدولي العام، إنما يكشف لنا عن عدة أمور رئيسية فيما يتعلق بتأثيراتها المختلفة بالنسبة لمبدأ السيادة الوطنية: فمن ناحية أولى، هو يكشف عن زيادة مطردة في الاهتمام من جانب الدول عامة بدور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في عملية بناء السلم والأمن الدوليين والداخليين على حد سواء ، والمعروف أن استعداد الدول للتعاون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يكون ميسوراً إلى حد ما، وخاصة إذا ما قورن ذلك باستعدادها للقبول بمبدأ العمل المشترك في المجالات السياسية في مفهومها الضيق، ومن ناحية ثانية تكشف لنا التطورات المشار إليها عن حقيقة أن ثمة اقتناعا بات متزايداً –أيضا من جانب الدول عامة – بجدوى العمل الجماعي العالمي والإقليمي كمدخل صحيح للتصدي للمشكلات المعقدة، والتي لم يعد العمل الانفرادي كافيا وحده لمواجهتها ،على أساس القبول بضرورة التخلي عن قدر من السيادة الوطنية لصالح هذا العمل، وبما يساعد على تحقيق المصالح المشتركة لأطرافه، وعليه فإن هذه التطورات قد رتبت أثاراً ذات طبيعة مزدوجة فيما يتصل بمفهوم مبدأ السيادة الوطنية ونطاق تطبيقه، فمن ناحية هناك تأثيرات سلبية لهذه التطورات أدت إلى تقليص نطاق السلطات والاختصاصات التي كانت تتمتع بها الدولة القومية في ظل المفهوم التقليدي للسيادة، ومن

ناحية ثانية هناك- وفي حدود معينة – بعض التأثيرات الإيجابية لهذه التطورات بالنسبة لمفهوم السيادة الوطنية أدت في بعض جوانبها إلى تعزيز هذا المفهوم ووسعت في نطاق تطبيقه في بعض المجالات – ونعرض فيما يلي لآثار هذه التطورات بصورتيها المشار إليهما.

أولاً – التأثيرات السلبية:

من المهم أن نشير في البداية إلى حقيقة أن وصفنا للتأثيرات الناجمة عن التطورات في النظام الدولي "بالسلبية " فيما يتعلق بمفهوم السيادة الوطنية، إنما ينبغي أن يفهم فقط من وجهة النظر المتعلقة بالمصلحة القومية الضيقة للدولة، أي أنه لا يعَنْي بالضرورة أن هذه "السلبية" قد تحققت لحساب أو لصالح قوة أو قوى دولية بعينها، وإنما لصالح المجتمع الدولي في مجموعهِ بما في ذلك كل دولة نالت التطورات المذكورة من سيادتها الوطنية، وأبرز هذه التأثيرات السلبية ما يلي:

1- من الملاحظ أن التطورات في النظام الدولي المعاصر ، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحديداً، قد قيدت كثيراً من حرية الدولة في الحركة وفي مواجهة ما عداها من الدول والوحدات السياسية الأخرى، وذلك من حيث خضوعها لأحكام القانون الدولي وعدم قدرتها على التهرب من الالتزام بهذه الأحكام، "ومرد ذلك إلى أن فكرة الإرادة الذاتية التي احتلت مكانة رئيسية في نطاق القانون الدولي التقليدي فيما يتصل بتفسير الأساس الإلزامي لهذا القانون لم تعد وحدها هي الفكرة المسيطرة الآن، حيث وجدت إلى جوارها إرادة المجتمع الدولي كمصدر ثان ومهم من مصادر الإلزام في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، وذلك بصرف النظر عن الشكل الذي يتم من خلاله التعبير الرسمي عن هذه الإرادة " (سرحان ،1980: 29) واتصالاً بما سبق فإن الدولة لم يعد في مقدورها أن تحتج بتشريعاتها أو حتى بدستورها – وهما من أبرز المظاهر الدالة على السيادة – لكي تَتَنَّصْل من التزاماتها الدولية، مثلاً إذا أصدرت دولة من الدول تشريعاً وطنياً مخالفاً لالتزامات دولية سابقة لها أن ارتبطت بها أو مخالفاً لأحكام القانون الدولي ذات الصفة ألآمره، فإنها -أي هذه الدولة – تصبح مسئولة عن ذلك في مواجهة كافة الدول الأخرى التي قد ترى في هذا التشريع –المخالف- إضراراً بمصالحها.

2-كذلك يبدو الأثر السلبي للتطورات الراهنة في النظام الدولي فيما يتعلق بمفهوم السيادة الوطنية، في حقيقة أن الدولة لم تعد هي وحدها صاحبة السلطان المطلق داخل حدودها وفي مواجهة جميع الأشخاص المقيمين على إقليمها باستثناء بعض الفئات المحمية دولياً كفئة الدبلوماسيين، فإذا كان القانون الدولي التقليدي قد عرف فكرة المجال المحجوز أو الاختصاص الداخلي للدولة والذي لا يجوز أن ينازعها فيه أي سلطان إلا أن النظام الدولي المعاصر– وكنتيجة للتطورات التي سلفت الإشارة إلى بعضها– قد صاحبه تراجع غير محدود في نطاق السلطات والاختصاصات الخالصة للدولة (الرشيدي،1999: 15) ومثال على ذلك ما يتصل بمجال حقوق الإنسان، حيث نجد أن هذا الموضوع قد فقد صفة كونه موضوعاً داخلياً محضاً ، وإنما صار للمجتمع الدولي دور كبير فيما يتعلق بمسئولية كفالة احترام هذه الحقوق وتوفير الضمانات اللازمة لها.

3- وهناك أيضاً – الأثر المتمثل في أن الدولة قد أضحت ألان مسئولة مسئولية دولية مباشرة ليس فقط عن أفعالها غير المشروعة التي يترتب عليها حدوث ضرر مادي للدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول، وإنما أيضا عن أفعالها المشروعة والتي تصدر عنها إعمالا لمبدأ السيادة وفي نطاقها الإقليمي – التي يتسبب عنها حدوث ضرر للغير ، فعل سبيل المثال أصبح من المسلم به ألان – وطبقا للاتجاهات الحديثة في نظرية المسئولية الدولية – أن تصرفاً معيناً يصدر عن إحدى الدول وليكن مثلاً إزالة الغابات من

مساحات شاسعة داخل إقليمها يجعل هذه الدولة مسئولة دوليا في مواجهة الدولة أو الدول التي قد يتسبب هدا التصرف في إحداث خلل ظاهر للتوازن البيئي داخل إقليمها، ويحق لهذه الدولة المتضررة أن تطالب باقتضاء التعويض المناسب ، ويندرج ضمن نطاق هذا النوع من التصرفات كذلك: دفن النفايات النووية على مقربة من حدود دولة أخرى، استغلال المياه الجوفية على نطاق واسع في مناطق الحدود ، قيام دولة بشكل مفاجئ بالإبعاد الجماعي للعمالة المهاجرة ذات الأعداد الكبيرة من أراضيها (الرشيدي،1999: 17)

ثانياً: التأثيرات الإيجابية:

كما سلف البيان، فانه إضافة إلى التأثيرات التي وصفت بأنها ذات طبيعة سلبية فيما يتعلق بمبدأ السيادة الوطنية للدولة ومن المنظور الخاص بمصلحتها الضيقة، نتج عن التطورات العديدة التي شهدها المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تأثيرات إيجابية قادت في مجملها إلى تدعيم قدرة الدولة وسلطتها في مجال مباشرتها للمظاهر المختلفة – الداخلية والخارجية على حد السواء– لسيادتها الوطنية، كما أن هناك مجالات معينة لم تؤد فيها التطورات المشار إليها إلى المساس بهذه السيادة بدرجة كبيرة، وعليه لا ينبغي وصف التطورات الراهنة في النظام الدولي بأنها تمثل شرّاً مطلقاً بالنسبة لنظام الدولة القومية ولمبدأ السيادة الذي يبنى عليه هذا النظام أساساً.

والواقع، انه ناهيك عن حقيقة أن العديد من القيود التي ترد ألان على مبدأ السيادة الوطنية هي بحسب الأصل قيود اتفاقية، بمعنى أن الدول وافقت عليها أعمالا لهذا المبدأ ذاته، يمكن القول بأن التأثيرات الإيجابية للتطورات الجارية في النظام الدولي منذ فترة غير قصيرة تكاد تدور في مجملها حول الآتي:

1– فأولاً، من الملاحظ أن بعض التأثيرات الناجمة عن هذه التطورات تعتبر ذات طبيعة إيجابية وسلبية في آن واحد ، فالنظام الجديد للمسئولية الدولية مثلاً، والذي من شأنه أن يجعل الدولة مسئولة دولياً في مواجهة دولة أخرى لمجرد حدوث ضرر أو حتى مجرد مخالفة التزام دولي معين، وهو ما اعتبرناه تضيقاً لنطاق السيادة الوطنية، له أيضاً مظهره الإيجابي المتمثل في تعزيز هذه السيادة حيث أنه من شأنه أن يسوغ للدولة المتضررة من جراء فعل معين منسوب إلى دولة أخرى المطالبة بإصلاح هذا الضرر طالما تحققت له شروطه الموجبة (عبدالونيس، 1991: 57) وبعبارة أخرى فإذا كان من شأن هذا النظام أنه يؤدي– في الظاهر– إلى الانتقاص من سيادة دولة ما، إلا أنه يقود في المقابل إلى تعزيز سيادة دولة أخرى.

2– ومن ناحية ثانية فإنه من المشاهد أن التطورات الراهنة في النظام الدولي قد فتحت الباب واسعاً أمام زيادة قدرة الدولة على مباشرة أو التوسع في مباشرة المعنى الإيجابي للسيادة والمتمثل في سلطة إبرام التصرفات القانونية تنظيماً لعلاقاتها مع الدول الأخرى ومع غيرها من أشخاص القانون الدولي، وذلك على حساب المعنى السلبي لهذه السيادة والمتمثل في عدم الخضوع لغير سلطانها الوطني، ويبدو هذا الاستنتاج واضحاً في إطار العلاقات فيما بين أعضاء المنظمات الدولية، فكما هو معلوم ، فإن ظاهرة التنظيم الدولي إنما تفترض في المقام الأول التخلي عن قدر من السيادة الوطنية، ليس لمصلحة دولة بذاتها أو دول بذواتها وإنما لصالح المجتمع الدولي بِرُمَّتِهِ، والذي تعتبر كل دولة عضواً فيه ،وبعبارة أخرى أنه إذا كان صحيحاً أن الدولة قد تخلت عن قدر من سيادتها الوطنية إلا أنها في المقابل قد صارت هي احد المستفيدين الرئيسيين من ذلك حيث أن التخلي عن قدر من السيادة لم ينصرف إلى دولة بذاتها وإنما ينصرف إلى الدول كافة.

3- كذلك فانه قد لا يكون من قبيل المبالغة القول بأن من بين هذه التأثيرات الإيجابية للتطورات في النظام الدولي في مرحلته الراهنة، ذلك التأثير الناجم عن تبني ما يسمي- بنظام الأمن الجماعي -بمفهومه المؤسسي المشار إليه في ميثاق الأمم المتحدة، والمعروف أن النظام المذكور – والذي حل محل نظام توازن القوى في نطاق العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية- إنما يهدف بالأساس إلى صيانة أمن كل عضو في المجتمع الدولي وتدعيم استقلاله واحترام سيادته الوطنية من خلال إجراءات دولية جماعية، أي أن الهدف منه يتمثل – في عبارة أخرى- في إحلال العمل الدولي الجماعي محل العمل الفردي منى جانب كل دولة على حدة. ويمكن القول، في هذا الخصوص ، بأن تدابير الأمن الجماعي تعتبر في مجملها – ولو نظرياً على الأقل - في صالح تدعيم سيادة الدول عموماً وبخاصة الصغرى منها، ويمكن الاستدلال على ذلك مثلاً بحالتي الكويت والصومال، إذ بصرف النظر عن تقييمنا للدوافع الحقيقية التي حدت بالمجتمع الدولي على التدخل لإنقاذ "الدولة" في كل منهما فإنه يكاد يكون من المقبول بصفة عامة التوكيد على حقيقة أنه لولا هذا التدخل الدولي المكثف في هاتين الحالتين لما أمكن إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الغزو العراقي للكويت في 2-8-1990 ف من ناحية، ولما أمكن تحقيق قدر من الاستقرار النسبي للأوضاع في الصومال مما أفسح المجال للحوار بين الفصائل المتقاتلة هناك من ناحية ثانية ، والواقع أنه مما يتصل بهذا التطور المتمثل في نظام الأمن الجماعي ، ما نلمسه من تطور مماثل فيما يتعلق بِتَقْنِينِ قواعد قانون الاحتلال الحربي، فقد ترتب على قاعدة تحريم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة قاعدة أخرى مهمة مؤداها عدم الاعتراف بأية نتائج أو آثار قانونية قد تنتج عن واقعة قيام إحدى الدول بالعدوان على أراضي دولة أخرى وتحقيق توسعات إقليمية على حسابها. وهكذا، استقر الرأي في نطاق القانون الدولي المعاصر على أن قيام دولة باحتلال أراضي دولة أخرى لا يغير من " المركز القانوني " لهذه الأراضي، التي تصير بمقتضى الأمر الواقع أراضي محتلة ولا تؤول السيادة عليها إلى سلطات دولة الاحتلال، فقواعد قانون الاحتلال ليس من شأنها نفي وجود السيادة وإنما فقط تعطل القدرة على مباشرتها. (سرحان،1980: 546-550)

4- ويمكن أن نضيف في هذا الخصوص ، أيضاً، التطور الذي لحق بسلطات الدول الشاطئية بموجب أحكام القانون الدولي الجديد للبحار عام 1982 م عندما أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حيث جاءت هذه الاتفاقية لتضيف إلى مساحة الاثني عشر ميلاً ، والتي هي أقصى عرض مسموح به قانونياً للمياه الإقليمية لكل دولة شاطئية ، مسافة أخرى تمتد إلى 200 ميل بحري تباشر الدولة عليها وفي نطاقها قدراً من السلطات وتتمتع بعدد من الحقوق تثبت لها وحدها " فكأن التطورات التكنولوجية الهائلة التي شهدها العالم خلال العقود والسنوات الأخيرة، وما نجم عنها من زيادة قدرات الدول في مجال استخراج الثروات من البحار واستغلالها بكفاءة أكبر، قد حتمت ضرورة تحقيق نوع من المواءمة بين احتياجات الدول الشاطئية في استغلال الثروات الحية والغير الحية الموجودة في المنطقة البحرية الملاصقة لإقليمها ، وبين رغبة المجتمع الدولي في اعتبار هذه المنطقة من أعالي البحار التي يكون استغلال مواردها متاحاً للدول كافة بما فيها مجموعة الدول الغير شاطئية " (عامر،1984: 75)

ختاماً لابد من التذكير أن السيادة تظهر على المستوى الدولي، إذا ما اعترف بها الآخر، تكون السيادة أكثر رجحاناً حينما تكون قوية وتمنح عموم الأمم للدول الأكثر قوة الحق في تقرير سيادة الآخر، وفي تحديد إذا ما كانت سيادته تمتثل للقواعد والمبادئ التي تنشئها المعايير الدولية وفيما إذا كانت تتمتع بالحد الأدنى من القدرات التي تجعلها مقبولة؟

"السيادة والقوة مفهومان مألوفان لدى أنصار الدولية، ومع ذلك لم يحدث إطلاقاً أنهما تعايشا معاً في وفاق، من البديهي أن تبدو القوة كشرط ضروري من أجل السيادة: وعلى هذا من المؤكد أن السيادة لم تعد مبدأ مؤسساً، لكنه ثانوي، وتابع، ولاحق، والالتباس هنا ضخم، فالأكثر ضعفاً كانوا دائماً هم الأكثر تمسكاً بقيم السيادة التي تستهدف حمايتهم وتأمينهم ضد مبادرات الأكثرِ قوة. غموض خطير، إذ أن الحماية لا تتحقق إلا إذا قبلها واعترف بها سيادياً الأكثر قوة "(بادي ،2001: 15).

ثالثاً: – الصورة الجديدة للسيادة ما بعد العولمة

لعل المتفحص للحقبة المعيشة يرى أنها تغص بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، بحيث تتداخل الأمور والمجالات لبعضها البعض، ويتداخل المحلي بالإقليمي وبالعالمي أو بالعكس فتصبح الطرق مفتوحة إلى جميع الاتجاهات الداخلية والخارجية، ومن ثم تبرز الحاجة إلى مفهوم السيادة السهلة، أي ما يوصف – حسب المبدأ القائل بالسهل الصعب – أي أنه سهل جداً وتتخطاه بيسر إلا انه مع ذلك موجود ولا غنى عنه.

فالسيادة في عصر ما بعد العولمة مرنة، سهلة، تتكيف حسب الظروف والمتطلبات الدولية التي تصوغ قواعد التعامل على صعيد السياسة الدولية، وحسب مشاركة هذه الدولة أو تلك أو مجموع وأشخاص القانون الدولي وتحديداً الدول ذات السيادة، التي لها دور ريادي في تشكيل المعاهدات ذات الأثر المتخطي الحدود الوطنية للدولة، والدولة في هذا المجال وإن طبقت ما أُتُّفِقَ عليه برضاها وتنازلها، فإن هذا لا يعتبر انتهاكاً للسيادة، وإنما ممارسة لها.

وهنا يتفق الباحث مع ما ذهب إليه رأى آخر "في أن الدولة ذات السيادة ستبقى الفاعل الرئيسي وليس بمعنى أنها كلية الجبروت والقدرة داخل أراضيها، بل لأنها تراقب حدود أراضي الإقليم ولأنها إن كانت على درجة صادقة من الديموقراطية فإنها تمثل المواطنين داخل هذه الحدود (هيرست وطومبسون،2001: 406) ولكن الدول تكتسب أدواراً جديدة حتى بعد تنازلها عن جانب من السلطة، فهي تتولى إضفاء الشرعية، وتقديم الدعم للسلطات التي نشأت بفعل دعم الدولة لهذه الأنشطة على أراضيها. والسيادة إذن هي ميزة الدولة التي تعمل على تقبل الوضع الناشئ عن الاتفاقيات والمعاهدات الجديدة، وتعطيها شرعية في استيعاب هذه المتغيرات خارج وداخل حدود الدولة: خارج إطار الدولة بالموافقة على التشريعات من خلال المؤتمرات الدولية والمؤسسات الدولية، وإقرار المواثيق الجديدة التي تتوافق مع القواعد المتغيرة المستجدة للقانون الدولي في العلاقات الدولية، أما داخل الدولة، فهو ما تقوم به من تعديل للتشريعات الداخلية أو الموافقة على المواثيق والمعاهدات الدولية آلثنائية الناشئة عن المستجدات الدولية، والسيادة "الجديدة" لما بعد العولمة هي التي تقبل بمشاركة القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي في إدارة الاقتصاد الوطني، والمشاركة الشعبية في إدارة الشئون العامة للدولة في مجال التشريعات ورسم السياسات الداخلية والخارجية.

ويمكن القول، أن التسليم بالاستنتاج السابق لا ينبغي أن يفهم منه أن مبدأ السيادة الوطنية هو بسبيله إلي الاختفاء ، فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة ذاتها ، وتقديرنا أنه لم يجرؤ أحد حتى الآن على القول بأن هذه الدولة ستنهار، بل العكس يبدو أنه هو الصحيح، وأن أقصى ما يمكن لهذه التطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي، والمثال الذي يمكن أن نسوقه للتدليل على بقاء الدولة: مثلاً في تجربة "الاتحاد الأوروبي "فالمشاهد أنه على الرغم من كل ما قيل ويقال عن الوحدة الأوروبية الشاملة وفتح الحدود السياسية للدول الأعضاء أمام حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الأقاليم المختلفة لهذه الدول ، إلا أن

الشيء المؤكد في هذا الخصوص هو أن الدولة القومية في فرنسا مثلاً أو في المانيا أو في بريطانيا أو في غيرها لن تختفي تماماً ، وإن كانت ستفقد ولا شك بعضاً من سلطتها السيادية لصالح الاتحاد الأوروبي، وهذا دليل على بقاء الدولة كشخص قانوني دولي وكفاعل مهم في نطاق العلاقات الدولية، وطالما بقيت الدولة ،فستبقى معها رموزها الأساسية ومنها السيادة، ولكن بعد تطويعه بما يتناسب والأوضاع والظروف الدولية المستحدثة .

الخاتمة:

ويمكن القول ان للعولمة، باتجاهاتها المختلفة نتائج عدة يمكن إبرازها من خلال مجالات العولمة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تتداخل هذه المجالات انعكاساً للمتغيرات العالمية، فأصبح العالم قرية صغيرة تتأثر بمجريات الأحداث السياسية والاقتصادية الدولية بشكل متسق وبطريقة يصعب معها فصل الدولي عن الإقليمي، والوطني، وأصبحت قضايا العالم متشابكة، متصلة مؤثرة، متأثرة بعضها ببعض، وقد عملت العولمة على إيجاد أرضية قوية لها، لدى الدول من خلال آليات محكمة، وإجراءات ملزمة، وسياسات مفروضة.

إن العولمة والسيادة ضدان لا يجتمعان، وأن تضارب المصالح بينهما أفقي وعمودي، بمعنى أن العولمة تفرض على الدولة أموراً تخضع لها تحت الحاجة الملحة للخروج من أزمة محددة ، فهي تضطر لذلك، وهذا يشكل التضارب العمودي أما التضارب الأفقي، فهو مشاركة أدوات وآليات العولمة لبعض الصلاحيات والشئون الداخلية للدولة، وهذا عكس ما نراه من تقابل وتقاسم المصالح بين الدولة والعولمة ، فالعولمة ، كما تقف السيادة عائقا أمام انتشارها وتقدمها، بل وتأخر العولمة من فعل وتفعيل سياستها بوتيرة أسرع نحو تغيير وتبديل اتجاهات الأمم والشعوب الحية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وفي الوقت ذاته ، تعمل الدولة على خدمة العولمة بشكل لا تستطيع العولمة بمفردها القيامَ بما يمكن أن تقدم لها الدولة من خدمة لتوجيهاتها ، فالعلاقة تبادلية متينة ، فكل منها بحاجة للآخر، والعولمة تسعى لإضعاف وإلغاء السيادة وتقوية الدولة. إن مفهوم السيادة قد تغير وطرأ عليه الكثير من التعديل، كما أن الدول تغيرت وظائفها وأصبحت السيادة مشتركة مرنة أو حتى زئبقية لا لون لها، فإن كانت دولة قوية كالولايات المتحدة سليمة السيادة، فإن سيادة دول العالم الأقل قوة على شكل قوتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية. تصل الدراسة – في نهاية المطاف – إلى التوكيد على حقيقة أنه في جميع الظروف الحادثة في العلاقات الدولية، في ظل هيمنة مؤسسات العولمة، ستبقى الدولة ولو بصورتها المهزوزة – في بعض الحالات – وحدة فاعلة في النظام الدولي، وأنه لا غنى عنها مهما تغيرت أدوارها ووظائفها أو حتى أشكالها.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

– أبو الوفا، احمد (**1996**)، **الوسيط في القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة

– أبو هيف، على صادق (**1992**)، **القانون الدولي العام**، منشاة المعارف، الإسكندرية

– الجابري، محمد عابد (**1998**)،**قضايا في الفكر المعاصر، العولمة**، صراع الحضارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

- الجميل، سيار (**2000**)، **العولمة والمستقبل**، استراتيجية تفكير، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1

- الرشيدي، احمد (**1999–2000**)، **في العولمة قضايا ومفاهيم**، مجموعة مؤلفين، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة

- السيد، عاطف (**2002**)، **العولمة في ميزان الفكر**، فلمنج للطباعة، القاهرة

- أمين، سمير (**2004**)، **فرانسوا اوتارا–مناهضة العولمة**، حركات المنظمات الشعبية في العالم، مكتبة مدبولى، القاهرة

- بادي، برتران (**2001**)، **عالم بلا سيادة**، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الشروق، القاهرة

- بسيونى، عبد الغنى (**1997**)، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار المعارف، الإسكندرية

- حنفي، حسن وآخرون (**2001**)، **العولمة نحو رؤى مغايرة**، تحرير هبة رءوف عزت، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة

- حنفي، حسن العظم ، وصادق جلال (**2002**)، **ما العولمة**، دار الفكر العربي، دمشق

- روسو، جان جاك (**1995**)، **العقد الاجتماعي**، ترجمة وتحقيق: عادل زعيتر، مؤسسة الابحاث العربية، القاهرة،

- زكريا، محمد جاسم (**2001**)، **مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر**، منشورات كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة

- سرحان، عبد العزيز (**1980**)، **مبادى القانون الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة

- عامر، صلاح الدين (**1984**)، **قانون التنظيم الدولي**، النظرية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة

- عبدالرحمن، حمدي (**2001**)، **اثر العولمة على التضامن والتكامل في الوطن العربي**، إسحاق فرحان (محرر) انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1

- عبدالله، حسن (**2002**)، **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية (دراسة لحالة الأردن)**، منشورات قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة

- عبدالونيس، احمد (**1990**)، **مذكرات في المسئولية الدولية**، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

- عبدا لهادى، عباس (**2000**)، **السيادة**، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق

- عتريسى، طلال (**2002**)، **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة**، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1

- فوكوياما، فرانسيس (**1993**)، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة أحمد أمين، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1

- كلوج، ميشيل (**1997**)، **أربع اطروحات حول عولمة أمريكا**، مجلة الثقافة العالمية، العدد 58، الكويت

- ليلة، محمد كامل (**1969**)، **النظم السياسية والحكومة**، دار النهضة العربية، القاهرة

- مبروك، غضبان (**1994**)، **المجتمع الدولي، الأصول والتطور والأشخاص**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر

- ناطورية، علاء الدين (**2001**)، **العولمة وأثرها في العالم الثالث (التحدي والاستجابة)**، دار زهران للنشر والطباعة، الأردن

- نعمة، عدنان (**2000**)، **السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر**، الوطنية للنشر والتوزيع، أبوظبي

- هيرست، بول، طومبسون، جراهام (**2001**)، **ما العولمة**، الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم، ترجمة، فالح عبد الجبار، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

- يسين، سيد (**2003**)، **العولمة فرص ومخاطر**، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة

المجلات:

1-**مجلة الثقافة العالمية** -الاعداد-58-الكويت،1997

2-**مجلة السياسة الدولية** (العدد 39 لسنة 1975ف.والعدد 115 لسنة 1994ف،و العدد 122 لسنة 1995)

3-**مجلة عالم الفكر** (العدد 2 لسنة 1999ف، والعدد 27 لسنة 1997 ف)

4-**مجلة معلومات دولية** –العدد 58 لسنة 1998ف